شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HOSSAM MAGHRABY

بعض الوثائق الأصلية تالفة

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل

HOSSAM MAGHRABY

جـــامعة طنـــطا

كـــلـــية الـــحـــقوق

قســـم الـــقانـــون الـــجـــنائي

جرائـــــــــم الإرهـــــــــاب

(دراسة مقارنة في قانون العقوبات المصري والكويتي)

رســـــــالة

للحصول علي درجة الماجستير في الحقوق

مـــقـــدمـــه مـــن الباحث

محمد حسين محمد جاسم العنزي

لجنة المناقشة و الحكم علي الرسالة :

١- الأســـتاذ الدكتور / عمرو إبراهيم الوقاد - أستاذ القانون الجنائي ووكيل كلية الحقوق - جامعة طنطا . " رئيسا "

٢- الأســـتاذ الدكـــتور / محمـــد عبد الحميد مكي - أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - كلية الحقوق - جامعة طنطا. " مشرفا وعضواً "

٣- اللـــواء الدكـــتور / علـــي أحمـــد راغب - مساعد وزير الداخلية - ومدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية (سابقاً) " عضواً "

١٤٢٨ هـــ - ٢٠٠٧ م

[[من قتل نفساً بغير نفس
أو فساد في الأرض فكأنما
قتل الناس جميعاً]]

" قرآن كريم "

مقدمـــــــــة

" الإرهاب " " مكافحة الإرهاب " " الحرب على الإرهاب " كلمات أصبحت تفـرض نفـسها وتتـردد يومياً وعلى مدار الساعة سواء في الإذاعات المخـتلفة أو علـى الـشاشات المـرئية بمختلف أنواعها وانتماءاتها وأصـبحت البـرامج التى تناقش ظاهرة الإرهاب تحظى بنسبة مشاهدة عالـية ، ولعـل مـا يعرض يومياً على شاشات الفضائيات من ضحايا الإرهـاب لهـو أكبر دليل مادي على هذه الظاهرة التى أصبحت الشغل الـشاغل لـساسة العالم وخبراءه في كافة المجالات سواء القانونية أو الاجتماعـية أو العـسكرية حتى أصبحت هذه الحقبة من الزمن هـي حقـبة أو عـصر الإرهاب الذي يجسد من جديد الصـراع الأزلي بين الخير والشر .

والناظـر إلـى عالم اليوم لا يجد ثمة دولة لم تكتوي بنار الإرهاب ، الذي يكتسب كل يوم أرض جديدة ، فما من دولة من دول العالم – إلا ما رحـم ربـي – لم تكتوي بنار الإرهاب الذي اتسم بالصفة الدولية ، فقد تـزايدت في الآونة الأخيرة الجرائم الإرهابية وتنوعت صورها واتخذت أشكالاً شديدة الخطورة أصبحت تهدد كيانات العديد من الدول في مختلف أنحـاء العـالم وأصبح السؤال لدي الساسة والمواطنين : ممن ستأتي الضربة القادمة للإرهاب وأين ومتى ؟ ولعل فيما عانته دول العالم ومنها دولة الكويت وجمهورية مصر العربية من عمليات إرهابية طيلة عقدين من الزمن راح ضحيتها مواطنين أبرياء لا جريرة لهم سوي أنهم وجدوا علـى مـسرح الأحـداث أثـناء ارتكاب الجريمة فنالتهم الأيدي الآثمة وحـصدت أرواحهـم العملـيات الإرهابـية التى اسـتهدفت الأرواح والاقتصاد ، وهذا هو دأب الإرهاب الذي لا يغمض له جفن ولن يهدأ له بال إلا إذا أدخل العالم بأجمعه إلى نفق مظلم .

ونظراً للتزايد المطرد للعمليات الإرهابية على مستوي العالم عامة وعلى المـنطقة العربية بصفة خاصة وعلى منطقة الخليج بصفة أخص ومنها دولـة الكـويت التـى كـان للجرائم نصيب منها فمنطقة الخليج ومنذ الثمانيـنات كانـت بـؤرة الصراعات الساخنة والمحتدمة مع الجماعات الإرهابـية التـى أطلـت برأسها في المواجهات التى حدثت في الكويت والمملكـة العـربية الـسعودية العامـين الماضـيين ، ولا شك أن تلك الجماعـات الإرهابية ستأخذ في ارتكاب جرائمها صورا وأساليب متعددة قد لا تفاجئ الرأي العام ، لأن خيار تلك الجماعات جعل المنطقة برمتها

ساحة من ساحات التخريب والدمار والموت ومحاولة تحقيق أهدافها بوسائل أقل ما توصف به أنها غير مشروعة ومما قد يساعد على ذلك الظروف التى تحيط بالمنطقة العربية ومنطقة الخليج خاصة وكل ذلك يجعل من مواجهة الإرهاب صراع طويل ومعقد ومن أوجه متعددة وعلى سبيل المثال اختيار الإرهاب لدولة الكويت تحديدا لتكون ساحة ومجالا حيويا للعمليات الإرهابية لم يكن عبثا بقدر ما هو رسالة موجهة لدولة الكويت خاصة ولدول المنطقة عامة أنها ستكون مجالاً للعمليات الإرهابية طالما تعارضت سياسة هذه الدول مع أهداف الجماعات الإرهابية ومن يقف وراءها من دول وتنظيمات ذات اتجاهات تتناقض مع السياسة العامة لدولة الكويت والتي ساهمت في رسم الخريطة الإستراتيجية في المنطقة خاصة بعد انهيار نظام الحكم الدكتاتوري في الجمهورية العراقية وكان انهيار هذا النظام بمثابة فتح الأبواب للانتقام من الجماعات والأحزاب والتيارات المتضررة من زوال النظام الدكتاتوري السابق سواء في العراق وفي الدول المجاورة خاصة الكويت وأصبحت العراق مرتعا وأرضاً خصبة للإرهاب يرعى فيها كما يشاء ولم يكفه حصد عشرات ومئات الأرواح يومياً فبدأ يحاول بين الحين والآخر مد نطاقه لدول الجوار ليعيث فيها فساداً ومنها دولة الكويت الذي يتسم نظام الحكم فيها بالديمقراطية والشفافية وسيادة الشرعية والقانون .

وتاريخ الكويت المعاصر في تعامله مع الإرهاب لا يؤكد سوي حقيقة واحدة هي عدم قدرة كل أعمال التخريب الإرهابية أن تنال من السياسة العامة للكويت سواء كانت داخلية أو خارجية .

وإذا كانت خطورة الإرهاب تكمن في أنه لم يعد له جنسية معينة أو نطاق جغرافي معين يعيش فيه وإنما أصبح ظاهرة عالمية تحمل كل الجنسيات ويكتسب كل يوم أرضا جديدة ، وليس له مذهب أو دين ، إلا أننا نجد من ناحية أخرى أن الفكر الإرهابي قد تبدل عما كان عليه في الماضي ، فبعد أن كان هذا الفكر يتبنى قتل أعداد قليله من الشخصيات العامة خاصة السياسيين بهدف إرهاب ملايين البشر الذين يشاهدون آثار الإرهاب سواء رؤى العين أم عبر وسائل الإعلام ، وبالتالي يحقق الإرهاب هدفه ، كما أن الأحداث الراهنة أثبتت أن الإرهاب قد أنتقل لمستوى المجازر البشرية الوحشية التى تستهدف قتل أعداد ضخمة من الأبرياء ، بجانب الأضرار المادية الجسيمة ولعل ما يحدث بجمهورية العراق أقرب مثال على ذلك .

ومما هو جدير بالذكر أن خطورة الجرائم الإرهابية تكمن في نوعية الضحايا وهم من المدنيين الأبرياء ، وتكمن تلك الخطورة من ناحية أخرى في أن أي حادث إرهابي جديد يقع في أي منطقة من العالم يولد إحساسا بالخوف والقلق والرعب على مستوى العالم كله مما قد تجد معه الحكومات نفسها مضطرة لسن تشريعات استثنائية تقيد الحريات المدنية لمواطنيها بهدف حماية أمن المجتمع ، مع منح أجهزة الشرطة سلطات استثنائية واسعة لمواجهة التنظيمات الإرهابية وما ترتكبه من جرائم .

نعلم أن التصدي للإرهاب قد أصبح اليوم من تحديات المرحلة الراهنة ومن حقائق الواقعين الدولي والإقليمي وأولي خطوات هذا التصدي هو سن تشريعات جنائية – العقابية منها والاجرائية – للوقوف في وجه هذا الطوفان المدمر المسمي بالإرهاب .

= موضوع الدراسة وأهميته :

إزاء كل ما سبق ولما كان الإرهاب يلتهم الأخضر واليابس في جميع بقاع الأرض – ومنها دولتا الكويت ومصر ، وكانت خطورة الإرهاب – كما ذكرنا فيما سبق – تكمن في نوعية الضحايا من المدنيين الأبرياء وقدرته على نشر الخطر وتولد الإحساس بالخوف والهلع على مستوي العالم أجمع وليس على مستوى البلد الذي وقع فيه فحسب .

لذلك تستمد دراسة جرائم الإرهاب أهميتها من عدة نواحي الأولي أنها ظاهرة إجرامية تنتمي إلى جرائم العنف والثانية العوامل التى تدفع الإرهاب بصوره المختلفة ، والثالثة استخدام التشريعات العقابية ، والأخيرة هي توجيه نظر المشرعين العرب – وبصفة خاصة المشرع الكويتي – إلى الإسراع بمعالجة قصور التشريعات الجنائية فيها إما بوضع نصوص خاصة بجرائم الإرهاب في القانون العقابي أو سن قانون خاص بجرائم الإرهاب وبالتالي إيجاد وسيلة لمكافحة جرائم الإرهاب .

ومع تحرك المشرعين – سواء على مستوي الهيئات والمنظمات الدولية أم على المستوي المحلي – لوضع تشريعات عقابية تحد من ظاهرة الإرهاب ، إلا أننا نجد أن المشرعين في الدول العربية التزموا الصمت وأغضوا الطرف وكأن الأمر لا يعنيهم فلم يقم أحد منهم بإصدار تشريع لمكافحة الإرهاب اللهم إلا المشرع المصري الذي تدخل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ بإضافة مواد لقانون العقوبات بشأن جرائم الإرهاب والتنظيمات الإرهابية إلا أن تدخل المشرع المصري في هذا الشأن لم

يـــشف صدور فقهاء القانون الجنائي وجاء هذا التدخل قاصرا على نحو ما سنرى من هذه الدراسة .

ووســـط كل هذا انتظرنا تدخل المشرع الكويتي عله يحذو حذو المشرع المـــصري ويقـــوم – علـــى الأقل وكما فعل المشرع المصري – بتعديل قانـــون الجزاء بإضافة مواد عقابية جديدة خاصة بجرائم الإرهاب ، إلا أنـــه – ومـمـــا يدعو للعجب – وقف ساكنا إزاء معالجة جرائم الإرهاب وحتـــى هـــذه اللحظة رغم كل العمليات الإرهابية التي تعرضت لها دولة الكويت وجرائم الإرهاب التي وقعت فيها في السنوات الأخيرة .

وإذ نعجب لموقف المشرع الكويتي السلبي من هذه الظاهرة ، إلا أن عجبنا يشتد من موقف الفقه الجزائي الكويتي فلم تكن هناك ولو محاولة فقهـــية واحدة لإثارة موضوع جرائم الإرهاب ليستحث المشرع الكويتي علـــى المـــسارعة في وضع قانون خاص للإرهاب ومن هنا أخذت على عاتقـــي المبادرة بإثارة هذا الموضوع الحيوي بالنسبة للمجتمع الدولي بـــصفة عامـــة ودولة الكويت بصفة خاصة فهي قد اكتوت بنار الإرهاب ولـــم تـــسلم مـــنه وهي من الدول التى ستظل هدفا للعمليات الإرهابية لحـــساسية مـــوقفها وموقعها الجغرافي وثرواتها وللدور الريادي الذي تقوم به في المنطقة ، علّ المشرع الكويتي يستيقظ من غفوته قبل فوات الأوان ، والآن قبل ألا يكون هناك آن .

= صعوبة البحث :

ترددت كثيرا وأنا بصدد اختياري لهذا الموضوع كدراسة لنيل درجة الماجـــستير فالموضوع أكبر من ذلك بكثير وكان بداخلي وازع أن أقوم بتقديم هذا الموضوع في رسالة دكتوراه ولكنى وجدت أن الوقت سيكون متأخـــراً جـــداً لإيقـــاظ المشرع الكويتي من غفوته واســـــتنفار همته لإصدار تشريع خاص بالإرهاب ، خاصة وأن المشرع الكويتي كان دائما صـــاحب السبق في منطقة الخليج في ملاحقة التطور التشريعي في كافة المجالات .

ولذلك عقدت العزم على دراسة جرائم الإرهاب في القانون المصري حتـــى يكون القدوة للمشرع الكويتي والذي غالباً ما ينهج نهج المشرع المصري في تشريعاته ، وأيضاً مناقشة جرائم أمن الدولة الخارجي في القانون الكويتي من واقع أحكام القضاء الكويتي في هذا الشـــــأن وفي ظـــل مواد قانون الجزاء الكويتي التى قـــــام بتطبيقها على ما يمكن أن نطلق عليه – تجاوزاً – جرائم إرهاب .

ولعـل أول صعوبة واجهتنا ونحن بصدد إعداد هذا البحث هو خلو قانون الجزاء الكويتي تماماً من نصوص تعالج جرائم الإرهاب ومن باب أولـي عـدم وجود تشرع خاص في هذا الشأن ولم يقف الأمر عند هذا الحـد بـل أننا وجدنا أن الفقه الجزائي في الكويت قد أغفل الكتابة فيما يتعلق بجرائم الإرهاب ولم نعثر على ثمة مراجع في هذا الشأن اللهم إلا مـرجع وحيد ناقش الجرائم الشبيهة بجرائم الإرهاب في قانون الجزاء الكويتـي ألا وهـي (جرائم آمن الدولة الخارجي في التشريع الجزائي الكويتـي) فهـي المثال الحي لجرائم الإرهاب – فكان اعتمادنا على ما أصـدره القضاء الكويتي في هذا الشأن سواء كانت أحكام آمن الدولة أم أحكـام محكمـة التمييـز – دائرة أمن الدولة ، وقد عانينا أشد المعاناة ونحن بصدد استخراج هذه الأحكام التى صدرت بشأن جرائم هي الأقرب لجرائم الإرهاب .

وكانـت الـصعوبة الثالثة وهي التى تواجه أي باحث في هذا الشأن هي عدم وجود تعريف محدد للإرهاب متفق عليه فيما بين المشـرعين – أو أغلـبهم – علـى المستوي الدولي ، وبالتالي أصبح من الصعوبة بمكـان إفراد أحكام موضوعية وإجرائية خاصة بجرائم الإرهاب لتسهم في إرساء التطبيق الصحيح للقانون .

ولمـا كان كل ذلك فلقد قصرت البحث على مناقشة جرائم الإرهاب في القانون المصري والقانون الكويتي حتى يظهر موضع الخلل ونساهم ولو بجزء يسير جداً في محاولة إيجاد أحكام موضوعية لجرائم الإرهاب فـي قانـون الجزاء الكويتي ومحاولة معالجة بعض القصور الذي شاب القانـون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ الخاص بجرائم الإرهاب في قانون العقوبات المـصري الـذي غالباً ما سيكون هو المصدر الذي يرجع إليه المشرع الكويتي في هذا الشأن .

خطة البحث :

اقتضى هذا البحث لدراسة جرائم الإرهاب في القانون المصري والقانون الكويتي دراسته في ثلاثة أبواب :

الباب الأول : ماهية الإرهاب .

الباب الثاني : أركان جرائم الإرهاب.

الـباب الثالث : جرائم التنظيمات الإرهابية في قانون العقوبات المصري وقانون الجزاء الكويتي.

الباب الأول

ماهيـــــة الإرهـــاب

تمهيد و تقسيم :

ظهـر الإرهـاب مـنذ بضع عقود ولكن تزايدت في الآونة الأخيرة العمليات الإرهابية وتنوعت صورها واتخذت أشكالاً شديدة الخطورة وأصبحت تهدد العالم بأسره .

ولما كانت أحكام القانون هي أهم أحد الأساليب التى تلزم لمكافحة هذه الظاهرة بمختلف صورها ، فقد سارعت الدول التى اكتوت بنار العمليات الإرهابية إلى سن تشريعات عقابية تتناسب مع حجم وخطورة تلك العمليات وذلك إزاء عدم كفاية النصوص العقابية الموجودة في مواجهتها .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المنظمات الدولية المعنية لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذه الظاهرة الإجرامية ولكنها تحركت واتخذت خطوات جادة من أجل محاربتها ، إذ أن ظاهرة الإرهاب اتخذت أبعادا دولية تهدد الأمن والسلم الدوليين وتضر بالمرافق الدولية الحيوية ، وبالتالي فقد قامت العديد من الدول بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات الدولية فى هذا الشأن ، عالج بعضها الإرهاب بكافة صوره وأشكاله فى حين إقتصر البعض الآخر على معالجة صور معينة من الإرهاب .

ونحن بصدد مناقشة هذه الظاهرة سنتعرض لبحث ماهية الإرهاب لنقف على ماهية الإرهاب ثم نناقش خصائص الإرهاب وطبيعته القانونية .

وبعد ذلك سنقوم بدراسة التطور التاريخي للإرهاب الذي أرتبط وجوده بخلافة الإنسان على الأرض مروراً بوجوده في المجتمعات القديمة عند المصرين القدماء وعند الإغريق والرومان وتطوره في العصور الوسطي وصولاً إلى معرفة تأثير ذلك على الإرهاب في العصر الحديث بدأ من الثورة الفرنسية التي صاحبها عنف لم يشهده التاريخ من قبل حيث كانت حقبة هذه الثورة هي أكثر

الفتـــرات دموية وإرهاباً في تاريخ الشعب الفرنسي وأطلق على تلك الفترة أســـــــم (حكم الإرهاب) وقد تبدل الإرهاب بعد ذلك لأنواع مخـــتلفة وأتخـــذ صـــوراً شتى منها الداخلي ومنها الخارجي ومنها العقائـــدي وانـــتقاله مـــن يـــد السلطة والدولة إلى يدي الأفراد فقد أســـتخدم مـــن قبل المحكومين من طبقة ضد أخرى وأمتد هذا الأمر إلـــى الثوار الروس الذين تأثروا بالتيارات الاشتراكية الثورية التي كانت تنادي بالمساواة بين جميع طبقات المجتمع وأعلنوا استعدادهم للتـــضحية بأنفـــسهم مـــن أجل بلوغ هدفهم فما كان منهم إلا تبني برنامج المنظمة الإرهابية العدمية فاستخدموا أساليب إرهابية عنيفة ضـــد الحكـــومة وأعتبر العنف الثوري من المفاهيم الرئيسية لدول الاتحـــاد الـــسوفيتي قـــبل تفتته ، وقد أرسي كل ذلك مبدأ الاغتيال السياسي كوسيلة من وسائل تصفية المعارضين للحكم القائم وأستمر هـــذا العـــنف الإرهابي في التطور يوماً بعد يوم ليصل إلى ما نحن عليه الآن .

ثـــم بعـــد ذلك نتطرق لتعريف الإرهاب في القانون الفرنسي ثم نـــردف ذلـــك بتعريفه في قانون العقوبات المصري ثم نري موقف الفقـــه الجنائـــي مـــن تعريف الإرهاب وما صاحب ذلك من إشكالية وضع تعريف محدد للإرهاب كل ذلك في مباحث متتالية .